

اسم البرنامج: حديث الثورة

عنوان الحلقة: واقع قضاء مصر ما بعد الانقلاب

مقدم الحلقة: عثمان أي فرح

ضيوف الحلقة:

- أحمد عبد الحفيظ/نائب رئيس الحزب الناصري
- وائل قنديل/كاتب صحفي
- محمد عوض/منسق عام حركة قضاة من أجل مصر (عبر الهاتف)

تاريخ الحلقة: ٢٠١٣/١١/١٥

المحاور:

- قضاء سياسي بامتياز
 - مسؤولية القضاء أم مسؤولية المنظومة
 - تبعية القضاء للسلطة الحالية
 - تهم بالجملة لمعارضى الانقلاب
 - صراع محتدم بين أجنحة القضاء
- عثمان أي فرح: السلام عليكم، أهلاً بكم في حديث الثورة، لعل أبرز ما يميز فترة ما بعد الانقلاب في مصر تلك الكثافة التي لا تخطئها عين في أعداد من يواجهون اتهامات ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالموقف من الانقلاب وما أنتجه من أجهزة حكم، ولئن تمددت موجة الاتهامات حتى طالت شخصيات أيدت الانقلاب في أول عهده فإن ضحاياها الرئيسيين كانوا وما زالوا من معارضيه والمطالبين بوضع حد له، أمر أثار لدى الكثيرين شعوراً باستخدام العدالة لأغراض سياسية تنامي حتى انتهى شعاراً لجمعة لا للعدالة الانتقامية.

[تقرير مسجل]

محمد مزيمز: مظاهرة من أخرى كثيرة عمت ربوع مصر في يوم لا للعدالة الانتقامية، شعار لم يأت من عدم حسب بيان التحالف الوطني لدعم الشرعية وبحسب متابعي قرارات النيابة والقضاء شبه اليومية وإن كانوا غير مختصين، على مدى سنوات طويلة

لم يكن ثمة سوى اختلاف طفيف حول نزاهة قضاء مصر واستقلاليتها فضرب به المثل، إلا أن سمعته عقب انقلاب الثالث من يونيو باتت على المحك بحسب مراقبين، حالٌ أحدثت انقساماً حتى بين أركانه الرئيسية القضاة، محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي قبل أيام وما دار حولها من ملابسات واحدة من تجليات واقع القضاء، ولعل من أبرز مفارقاتها أن المحاكمة اختصت بشخصين فقط من أصل ١٠ سقطوا فيما يُعرف بأحداث الاتحادية بينما استبعدت بقية الضحايا الثمانية الآخرين المحسوبين على الإخوان المسلمين، أحداث فض اعتصامي رابعة والنهضة التي تشرف على ذكرى مئة يوم أثارَت هي الأخرى جدلاً واسعاً فبينما تكتظ السجون بمعتقلين من المعتصمين وتجدد لهم بين الفينة والأخرى فترة الحبس لن توجه تهمةٌ لمن قام أو أمر بالعملية التي راح ضحيتها مئات من القتلى حسب الرواية الرسمية، نساء مصر هن الأخريات لم يسلمن، عشرات منهن داخل السجون ورفع شعار رابعة أو التظاهر بعضٌ من التهم التي وجهت إليهن، عدد من طلاب الجامعات الذين من المفترض أنهم يستعدون لامتحانات الفصل الدراسي في السجون كذلك منهم من صدر حكم في حقه وصف بالمبالغ فيه ومنهم من ينتظر، بينما أفرج عن زملائهم من الألتراس الذين اتهموا بتهم تكاد تكون مماثلة حفاظاً على مستقبلهم الدراسي بحسب الرواية الرسمية. المفارقة أن هذه الفترة ذاتها عرفت تبرئة الرئيس المخلوع حسني مبارك ونجليه وبعض رموز نظامه في عدة قضايا والإفراج عنهم، فهل أضحي للقضاء لون أم أصبحت كفتاه غير متوازنتين أم أصبح جزءاً من منظومة الحكم؟ أسئلة تدور في أذهان الكثيرين ممن خرجوا في مظاهرات اليوم وممن يتابعون المشهد من قريب وبعيد.

[نهاية التقرير]

عثمان أي فرح: ولمناقشة هذا الموضوع معنا في الأستوديو الكاتب الصحفي وائل قنديل والمحامي أحمد عبد الحفيظ نائب رئيس الحزب الناصري وينضم إلينا عبر الهاتف المستشار محمد عوض منسق عام حركة قضاة من أجل مصر، سيد أحمد عبد الحفيظ أبدأ منك: هناك كثافة كبيرة في عدد الأشخاص المتهمين مما ولد شعوراً بأن هناك استغلالاً لأجهزة القضاء والعدالة لتصفية حسابات في الحقيقة سياسية ما رأيك؟

أحمد عبد الحفيظ: يعني موضوع القضاء أصله يعني أعقد شوية من تناول مناسبة صدور حكم لأن المشكلة في القضاء عندنا مسألتين، المشكلة الأساسية إحنا ما عندناش فقه حقيقي في معنى وظيفة القضاء، ووظيفة القضاء طبعاً داخل منظومة الحكم، يعني هو في السؤال اللي في التقرير طبعاً قرار جزء من منظومة الحكم في أي حته، من أول قبيلة في العصر الحجري لحد الولايات المتحدة باعتبار القضاء الأميركي من أكثر القضاء تأثيراً في مسيرة الحياة السياسية الأميركية، في مسيرة الحياة العامة في أميركا مش السياسية just يعني لأنه السياسية لها منافذ كثيرة. المرحلة الثانية إنه إدخال القضاء

بشكل مكثف في العملية السياسية في مصر لم يتم إلا من السبعينات، الرئيس السادات كان عاوز يوصي التجربة الناصرية ما كنش يقدر طبعاً فبدأ باستغلال القضاء، شارك في هذا.. بدأ يوصي من خلال القضاء، طبعاً مش من المجرد، وليس طلباً لانحراف القضاء، إنما مثلاً أنت جئت في التجربة الناصرية عندك قوانين، أضفت قوانين الاشتراكية وبقيت أجزاء كبيرة من القوانين المضادة لها في ذات اللي.. أو اللي ممكن تحجمها أو كده في ذات مواد النظام القانوني، يعني ما كنش تغير كله. وعندك خصومة بين القضاء وجمال عبد الناصر من ٦٩ و عندك ثقافة القضاء نفسه، والقضاء ده ثقافته قانونية و ضد الثقافة الثورية أصلاً، يعني أنت لما عشان كده كل الدنيا لما بتحصل ثورات تعمل محاكم ثورية، ما هو ما ينفعش، القاضي بطبيعته مركب تركيبية للقانون والقانون ضد فكرة الثورة، الثورة أصلاً خروج على القانون، يعني الثورة أصلاً خروج على القانون، الثورة إذا فشلت يتحاكم اللي عملوها...

قضاء سياسي بامتياز

عثمان آي فرح: أستاذ أحمد هناك سلطة موجودة الآن بعد الثالث من يوليو هل تستخدم القضاة والقضاء بشكل ما حتى تصفي حسابات سياسية؟

أحمد عبد الحفيظ: لا تستخدم القضاء والقضاة، إنما لأن أنت اخترت من ٢٥ يناير أن تتوجه للقضاء الطبيعي العادي في غير وقته فهي كملت المسيرة، القاضي العادي وهذه مشكلة القاضي، القضاء أضعف سلطة، إحنا عندنا تهويمات على سلطة القضاء، سلطة القضاء ليست قوية في تركيبية أي نظام سياسي لأنه المشرع يشرع لها ويضع لها القوانين التي تشتغل بها، أدواتها تأتي من الأجهزة التنفيذية، الشرطة هي التي تقبض هي التي تأتي لها بالأدلة هي هي في عملها الأخير، في الآخر خالص كمان ممكن حكمها لا ينفذ لو أراد من عليه تنفيذ الحكم، وبالتالي أنت عندما تأتي للقاضي، التهويمات بقى كأن القاضي ده ربنا أو كأن القاضي ده شخص مبالغ به، القاضي إنسان، ما أنا بقلك إحنا ما عندناش فقه...

عثمان آي فرح: سنعود إليك نستمع لرأي السيد وائل قنديل.

وائل قنديل: دعني أولاً أشير إلى أنه لا يجوز منطقياً ولا لغوياً أن نقول عدالة انتقامية، لا تجتمع العدالة والانتقام معاً، تستطيع أن تسميها رذالة انتقامية، أو نذالة انتقامية، ولا يخفى على أحد أن القضاء المصري في اللحظة الراهنة ليس فقط جزءاً من الحكم هو جزء من النظام السياسي ودخل طرفاً في العملية السياسية مبكراً للغاية، وهناك شواهد كثيرة على أن القضاء يشتغل سياسة ولا يشتغل عدالة في حقيقة الأمر، وإذا تركنا أنفسنا لمسألة المقارنات فستجد العجب العجيب، يعني الحكم الدال الأخير اللي هو ١٧ سنة لمتظاهر من جماعة الأزهر يعني هذا ذروة التسييس وذروة الانتقام وذروة الكيد والعداء

لكل معارض لسلطة الانقلاب في مصر، فلا نستطيع أن نتحدث هنا عن مرفق عدالة، لك أن تتصور أن في تاريخ يعني.. في اللحظة الراهنة في التاريخ القصير للغاية منذ ٣ يوليو حتى هذه اللحظة لدينا.. موثقاً وفقاً لجهات عديدة جداً محايدة لا تنتمي بالمناسبة للإسلام السياسي ولا للإخوان وما إلى ذلك، لدينا ٢٦٦٥ قتيل وفقاً للحصر المحايد وعديد من الاعتقالات، طابور هائل من المعتقلات، حتى هذه اللحظة العدالة التي من المفترض أنها عمياء وأنها تنتصر للعدل حيثما كان لم تتحرك في هذا الشأن لم نسمع...

مسؤولية القضاء أم مسؤولية المنظومة

عثمان أي فرح: هل هذه مسؤولية القضاء أم هي مسؤولية المنظومة بالضرورة؟

وائل قنديل: بالضرورة لأنها عندما تقدم بلاغات ضد مسؤولين تتهمهم بالقتل وتتهمهم بالتعذيب وتحفظ أو تهمل هذه البلاغات فهذا موقف سياسي، في المقابل عندما يتقدم مواطن مثلاً بدعوى أو ببلاغ ضد الفريق عبد الفتاح السيسي لإلزامه بقبول الترشح لرئاسة البلاد، فيعني تحصل هرولة قضائية أو هرولة نيابية في هذا الاتجاه وتتلقف هذا البلاغ وتحققه وتحيله ثم تحدد له جلسة عاجلة للحكم فيه فأنت تتحدث.. هذا نوع من الإسفاف في حقيقة الأمر، نحن نعيش حالة ابتذال حقيقية. في حكم طلبة الأزهر ١٧ عاماً لمتظاهر يعني لو قارنته مثلاً بقضية العبارة التي قتل فيها أكثر من ٣ آلاف مصري، كان الحكم في أول درجة براءة المتهم ممدوح إسماعيل ثم بعد نضال سياسي ونضال وطني و.. وتم الحكم بسبعة سنوات ولم ينفذ شيء من ذلك. في قضايا أخرى في قضية هشام طلعت مصطفى في قضية قتل لم نسمع أبداً أن متظاهر مهما كان يمارس عنفاً يُحكم عليه بـ١٧ سنة، دليل التداخل الشديد بين السياسة والقضاء يعني لو رجعنا إلى ذكرى محمد محمود الأولى، في أحداث محمد محمود الأولى ١٩ نوفمبر ٢٠١١ تلك كانت اللحظة التي قدم فيها النظام السياسي الحاكم هدية العمر لمن قتلوا ثوار مصر في ذلك الوقت، عندما أصدر السيد عصام شرف وهو رئيس الحكومة المعين من قبل المجلس العسكري في ذلك الوقت بياناً بعد الأحداث بعد المقتلة التي جرت لثوار محمد محمود يشيد فيه بأداء الشرطة والأجهزة الأمنية، لو كنت في مكان محامي الرئيس المخلوع حسني مبارك وقرأت بياناً بهذا الشأن فلا أريد أكثر من أن أطبع هذا البيان وأقدمه إلى المحكمة لكي أبرئ حسني مبارك، منذ ذلك الوقت وكل القتل الموجه للثوار براءات أو لا يعتد به..

عثمان أي فرح: معنا قاض لا بد بطبيعة الحال أن نستمع إلى رأيه فيما قيل وهو المستشار محمد عوض، سيادة المستشار ما رأيك فيما قيل من الضيفين في الأستوديو؟

محمد عوض: أهلاً بحضرتك والسادة الضيوف وتحية يعني لقناة الجزيرة اللي وقفت بكل حيادية مع ثورة ٢٥ يناير، أنا أقول بكل صراحة ووضوح، عندما قامت ثورة ٢٥

ينابر كان الشعب ينادي بتطهير السلطة القضائية، أنا دي الوقت أنادي بتغيير السلطة القضائية وليس تطهير السلطة القضائية كما في البناء عندما يعني الأساسات بقت منهارة، الأعمدة منهارة، فيجب إزالة هذا البناء وإعادة بنائه من جديد، لماذا؟ أولاً العدالة يا سيدي الفاضل ما شرعت إلا لتقييم الحق والعدل بين المواطنين دون تمييز وتحمي كرامتهم وتحفظ إرادتهم وحريرتهم، للأسف الشديد، للأسف الشديد إلا قلة قليلة من القضاة المحترمين اللي عندهم نزاهة وقوة في الحق، أصبحت السلطة القضائية مساقاة خلف السلطة الانقلابية كما حدث تماماً في واقعة قاضي التحقيق الذي حقق مع الرئيس الشرعي المنتخب وهو معصوب العين في صبيحة مدوية مزلزلة لم تحدث في تاريخ البشرية أن يساق قاض معصوب العينين للتحقيق مع متهم لا يعرف هو أين مكان احتجازه، إذا كان هو متهماً، فالقاضي الذي لا يصلح أن يكون قاضياً لخص صورة السلطة القضائية والمشهد كله بالنسبة للسلطة القضائية الآن، أصبحنا نرى تجديد حبس واحد مقطوعة يديه الاثنتين بتهمة حمل السلاح، أصبحنا نرى تجديد حبس فتيات بتهمة حمل آر بي جي وأسلحة وحاجات زي كده وبالونات وأشياء يعني لم نسمع بها في تاريخ السلطة القضائية بالكامل، فالسلطة القضائية أحب أن أقول لسيادتك إنه إحنا لم نعد أمام سلطة قضائية حقيقية، إحنا أصبحنا أمام سلطة انتقامية انقلابية تنتقم وتحاسب وتعاقب السياسيين بأحكام سياسية بامتياز، ليست أحكاما تبنى على أدلة حقيقية ووقائع ومضبوبات بل مجرد تحريات من مباحث أمن الدولة يحبس المتهمون في ضوئها والأحكام التي صدرت ضد طلبة الأزهر ليست عنا ببعيد، نحن نتكلم عن أمور في منتهى الغرابة، إنه آلاف قتلوا وحتى الآن لم نسمع تحقيقاً واحداً من النائب العام عن واقعة مذبحه رابعة والنهضة وخلافه بما يقطع وذي دلالة قاطعة أننا بصدد سلطة تابعة بكامل منظومتها للانقلابيين..

عثمان آي فرح: حسناً كلامك واضح ابقَ معي سيادة المستشار سوف..

محمد عوض: أدلل على ذلك بمسألتين: أولاً المجلس الأعلى للسلطة القضائية أيد وأصدر بياناً لتأييد الانقلاب للعسكري ودي جريمة معاقب عليها طبقاً لقانون العقوبات مادة ٨٧ الانقلاب على نظام الدولة وتعطيل الدستور دي جريمة معاقب عليها تصل عقوبتها للإعدام، رئيس المحكمة الدستورية العليا هو مشارك في الانقلاب وهو الرئيس اللي هم جايينيه صورته لعبد الفتاح السيسي برضه مشارك في هذا الانقلاب فأنت تتكلم على اثنين من أكبر عناصر السلطة القضائية وأركانها مشاركين وضالعين في جريمة الانقلاب العسكري التي تمت.

عثمان آي فرح: طب ابقَ معي سيادة المستشار، سيد أحمد عبد الحفيظ يعني من يقول هذا الكلام الآن ما استمعنا إليه قاله قاضٍ من قضاة مصر.

أحمد عبد الحفيظ: ما أنا عاوز أقول لحضرتك حاجة أولاً بمناسبة أحداث محمد محمود

الإخوان كانوا مشاركين وكانوا في مجلس الشعب أيامها وكان مجلس الشعب قائم وهم أصلاً في بداية مجلس الشعب نزلوا الناس بتاعتهم عشان تحميهم من البلطجية ودا كان التمهيد لبدء ضرب الثوار ودي واقعة شهيرة ولا أحد يقدر ينكرها.

عثمان آي فرح: بس تعليقا على كلام المستشار.

أحمد عبد الحفيظ: وهي مدخل لإيه؟ الإخوان أنفسهم يعني هم كانوا يرفعوا دعاوى الحزب ضد الكتب وضد المفكرين وبتاع ما هو دا كان قضاء مرتبط.. القاضي مش مجرد القاضي يقضي طبقاً للثقافة المجتمعية السائدة وطبقاً، مش يقضي بهواه، يقضي بالقانون، بس القانون ده له تأويلات يعني خرينا في الحكم.

عثمان آي فرح: لا يعني الكلام بس اسمح لي اسمح لي.

أحمد عبد الحفيظ: الحكم جاء على..

تبعية القضاء للسلطة الحالية

عثمان آي فرح: اسمح لي الكلام للمستشار محمد عوض كان واضحاً أقول لك هو كان يقول لا بد من تغيير القضاء ويعني هو تابع بشكل مطلق لما سماه بالسلطة الانقلابية بشكل يخالف الدستور ويخالف القانون نفسه؟

أحمد عبد الحفيظ: ما كتبت في الأخبار إن القضاء يحتاج لتطهير وإنه قيام الثورات أصلاً يعني أنه كل مؤسسات الدولة عجزت عن التطهير من داخلها وأن المجتمع.. قيام الانتفاضات الجماهيرية أو الثورات معناه أن يسترد المجتمع سلطته في تطهير المؤسسات كلها بما فيها القضاة، القضاء سلطة.

عثمان آي فرح: يعني أنت متفق إذن أن القضاء مستخدم، إذن متفق أنت أن القضاء مستخدم الآن من قبل السلطة.

أحمد عبد الحفيظ: لا لا لا مش مستخدم، القضاء شوف سأقول لك أهو..

عثمان آي فرح: لماذا تطالب إذن بتطهيره؟

أحمد عبد الحفيظ: بس سأقول لك أهو وأديك نموذج للحكم وخريننا نطبق على الحكم، أولاً الحكم أنا ضده طبعاً وحكم قاسي وغير مطروق في هذه المسألة وأعتقد أنه كان عنده من التأويلات القانونية ما هو أفضل وأرجح..

عثمان آي فرح: الحكم على الطلاب تقصد.

أحمد عبد الحفيظ: أه اللي هو ١٧ سنة، أمال اللي يقتل يأخذ كم؟ ما أنت برضه في حاجة

عندنا اسمها زوق القضاء يعني ممكن الحكم يبقى صحيح قانوناً لكنه خالي مما نسميه زوق القضاء، صحيح قانوناً بمعنى أنه واحد جاء لك بخمس جرائم ومن حقا أن تراهم مش مرتبطين فتدليلوا في كل جريمة ٣ يبقى ٣ x ٥ = ١٥ أو ١٧ أو..

عثمان آي فرح: يا أستاذ أحمد.

أحمد عبد الحفيظ: هذا الحكم..

عثمان آي فرح: اسمح لي اسمح لي.

أحمد عبد الحفيظ: بس اسمح لي بس أنا محامي بقلك، هذا الحكم..

عثمان آي فرح: طيب اسمح لي حتى بس لا نتشعب ونذهب في أمور عدة وتكون النقاط محددة، يعني هناك جرائم قتل لم يبت فيها وكثيرة جداً، ويقول لك الأستاذ وائل قنديل كان يتحدث قبل قليل عن أن هناك بلاغ ضد الفريق السيسي بأنه لازم يكمل جميله ويتشرح.

أحمد عبد الحفيظ: دا تهريج من التهريج.

عثمان آي فرح: وهذا أحيل للأمور المستعجلة يعني أمر..

أحمد عبد الحفيظ: ما هو دا تهريج زي التهريج اللي كان بتحكم فيه بدعوى الحزب برضه نصر أبو زيد فرقه عن امرأته ما هو اللي بهرج اللي يقول إلزام السيسي..

عثمان آي فرح: ولكن هذا البلاغ حرر.

أحمد عبد الحفيظ: أولاً لا يجوز إلزام أحمد إحنا عندنا مشكلة في النظام القضائي المصري، النظام القضائي المصري لا يعرف تدخل القاضي في الدعوى بمعنى أن المدعي حر يقول ما يشاء يعني أنا أقدر أرفع دعوى في مصر أن قناة الجزيرة في قطر هي ملكي..

عثمان آي فرح: يا أستاذ أحمد نتحدث عن تحريك البلاغات يعني البلاغات بتهم القتل لا تحرك.

أحمد عبد الحفيظ: أنا سأريحك، فالقاضي اللي حكم بالـ ١٥ أو بالـ ١٧ ممكن يجيب قانوناً سليم وتأويل قانوني لكنه خالي بالمرّة من الذوق القضائي، الذوق القضائي يعني إيه؟ يعني يسأل نفسه أمال الناس دي بقى لو كسرت مش عارف إيه أمال لو موتت حد كانت ستأخذ كم؟ السؤال ده يخليه لا يديهم ١٧ سنة في التهم اللي عندهم حتى لو كان يجيب تأويل قانوني صحيح، هو يجيب إيه؟ أنا عاوز أقول لحضرتك إحنا كنا في مظاهرات

الجامعة في ١٩٧٢ إنا جيل السبعينات اللي عملت حركة تيارات السبعينات وكان رجال النظام بيقوا واقفين، أقصى حاجة مثلاً نلاقي الدكتور حسن إسماعيل رئيس الجامعة وقتها والدكتور أبو طالب النائب بتاعه هو في الشرفة فنقول مش عارف دكتور حسن يا إسماعيل اسمع كلمة مش عارف إيه، لما دخلنا القاعة نعتصم أقصى حاجة بعض زملائنا شقاوة شباب أخذوا الطفايات وبتاع من القاعات، فاللي أنا عاوز بس أفلك عليه إيه؟ لما يجيء بقى القاضي أنت خلي بالك أنت من ٢٥ يناير عمال تقول الأزهر ومرجعية الأزهر ووثيقة الأزهر والناس رايحة جاية على الأزهر أنا بديك الجو والمناخ اللي يعمل فيه أي قاضي دون الدفاع عن الحكم.

عثمان آي فرح: واضح، واضح.

أحمد عبد الحفيظ: لما القاضي دا بقى يلقي اعتداء على الأزهر.

عثمان آي فرح: الوقت، الوقت يا سيد أحمد.

أحمد عبد الحفيظ: على مشيخة الأزهر وعلى شيخ الأزهر ممكن يتشدد بس دا الفكرة.

عثمان آي فرح: حسناً سيد وائل قنديل تحدث الأستاذ أحمد عن ما سماه بالذوق القضائي.

وائل قنديل: أنا أول مرة أسمع مصطلح كهذا بالقضاء يعني.

عثمان آي فرح: هو رجل قانوني.

وائل قنديل: ربما هو أعلم مني بالمسألة دي بس يعني الذوق القضائي تقودنا إلى ابتذال المسألة أكثر وأن هذا القضاء ربما يرضي..

أحمد عبد الحفيظ: أنا قلت الذوق القضائي في معرض نقض الحكم، والملائمة وهو جزء منه.

وائل قنديل: والقضاء الذي يرضي جميع الأنواق دا إذا كان بهذا..

عثمان آي فرح: سميهِ مواءمة..

وائل قنديل: ما علينا.

أحمد عبد الحفيظ: مواءمة قضائية اللي ما تخليه يعمل حكماً..

عثمان آي فرح: أستاذ فقط.

وائل قنديل: يعني أنا مُصر على أن هناك إسفافاً في إدارة مرفق العدالة في مصر دعني

أشير إلى واقعة مثلاً قضية هروب الرئيس محمد مرسي أو الإدعاء بهروب الرئيس محمد مرسي من سجن وادي النطرون، في هذه القضية المستشار حاتم بجاتو وهو عضو اللجنة العليا للانتخابات هذه اللجنة التي نص قرار تشكيلها على أنها لا يطعن على قراراتها تقدم إلى محكمة استئناف الإسماعيلية في ذلك الوقت بطلب للشهادة في هذه القضية وقال إن موضوع هروب الرئيس محمد مرسي من سجن وادي النطرون حملته مجموعة من الطعون والبلاغات إبان ترشيحه للجنة العليا للانتخابات وقد نظرت وفحصت ومحضت كل هذه البلاغات وانتهت إلى شطبها وحفظها لأنها لا تقوم على وقائع وبالتالي طلب أن يدلي بشهادته في هذه محكمة استئناف الإسماعيلية قتم تجاهل طلبه وهو من هو؟ هو عضو المحكمة الدستورية هو عضو اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية هو الوزير في ذلك الوقت ومع ذلك.

عثمان آي فرح: طيب هذا نموذج ولكن.

وائل قنديل: هذا نموذج على أن القضاء..

عثمان آي فرح: ولكن ألا يجب أن يذكر أيضاً أن هناك من حاول أيام حكم الرئيس مرسي التأثير على القضاء من خلال المليونيات ومن خلال حصار المحكمة الدستورية الشهر.

وائل قنديل: أولاً يعني لم يتأكد أن هناك من حاصر المحكمة الدستورية أو منع القضاة من الدخول، كانت هناك تظاهرة عند المحكمة الدستورية كما كانت تقام مظاهرات عارمة عند القضاء الإداري ومجلس الدولة في قضايا عديدة للغاية قضايا تخص الثورة زي قضايا كشف العذرية كان دائماً هناك أكثر من ٣ آلاف متظاهر عند مجلس الدولة ولم يقل أحد أن هذا حصار لمجلس الدولة في ذلك الوقت ولا وأنا أدين التأثير على مؤسسات القضاء.

عثمان آي فرح: يعني كان ذلك الحصار وكان هناك مليونية تطهير القضاء الشهيرة كان هناك.

وائل قنديل: هذا مطلب ثوري.

أحمد عبد الحفيظ: يبقى زي ما أنا قلت.

وائل قنديل: مليونية تطهير القضاء كان مطلب القوى الثورية جميعها منذ ٢٥ يناير وحتى بعد انتخاب الرئيس محمد مرسي صار تطهير القضاء صار الذين كانوا مطلوباً تطهيرهم.

عثمان آي فرح: أستاذ وائل أنت تقول يعني مطلب ثوري ولكن هذا كان بعد الانتخابات

بعد أن دخلنا في الشرعية الدستورية وليس الثورية.

وائل قنديل: يا سيدي بعد الانتخابات لم يتحدث أحد عن تطهير القضاء بدليل أن الرئيس محمد مرسي عندما أصدر إعلانه الدستوري في ٢١ من نوفمبر.

عثمان آي فرح: في التاسع عشر من أبريل ٢٠١٣ كانت هناك مليونية عنوانها مليونية تطهير القضاء.

وائل قنديل: كان يقودها الذين يدعمون شرعية الرئيس المنتخب أنا أحدثك عن القوى الثورية التي ذهبت تتظاهر وتحتشد في صفوف الذين طالبت قبل ذلك بتطهيرهم يعني من العبث أن مثلاً مقر نادي القضاة كان مستقراً وكان مقراً لكل حملات تمرد وكل التوقيعات في هذا النادي سمعنا كلاً عجباً جداً من رئيسه مثلاً إذا كنت أتحدث عن تداخل القضاء في السياسة رئيس نادي القضاة مثلاً في مؤتمر صحفي طالب بعدم تطبيق القوانين التي يصدرها مجلس الشعب المنتخب، وطالب أيضاً الرئيس باراك أوباما بالتدخل ضد الرئيس المنتخب، وبالتالي هنا لا نتحدث عن قضاء لا نتحدث عن مؤسسة قضائية نحن نتحدث عن مجموعة من القضاة قرروا أن يشتغلوا سياسة بامتياز وباحتراف وأن يقودوا ثورة مضادة بالمعنى الكامل لهذه الثورة، أنا في واقعة يعني ذكرت واقعة المستشار بجاتو لأنه عندما يطلب قاضي وعضو محكمة دستورية أن يدلي بشاهدته أمام محكمة استئناف ولا يلتفت إلى طلبه ويتم تجاهل طلبه فأنت أمام عبث قضائي في حقيقة الأمر.

عثمان آي فرح: سيد المستشار محمد عوض هل هو بالفعل عبث قضائي ونحن أمام تهمة يعني حتى لا تبدو واضحة أو محددة لبعض يرى ما قلته ربما ما قلته أنت ما تفضلت به من يعني طلب لتغيير القضاء قد مثلاً يقوله أنه إهانة للقضاء يعني تهمة إهانة القضاء الإساءة للجيش الإساءة للشرطة تكدير السلم العام هذا النوع من التهم الموجودة الآن.

محمد عوض: هي جريمة الإهانة هي جريمة محددة في القانون إن هي أن توصف شخص بما ليس فيه أو توصف هيئة بما ليس فيها بقصد التشهير والإهانة، أما إذا كنت تتحدث عن شخص مثلاً إن هو فيه صفات كذا وكذا وكذا أنه قاتل مثلاً أو سارق أو خلافه وهو حقيقة قتل وسرق فأنت توصف الواقع ما تهينه كده ولا تنطبق على حد لما يجيء يتكلم بالموضوع دا جريمة الإهانة.

تهم بالجملة لمعارضى الانقلاب

عثمان آي فرح: وهل ينطبق هذا على آلاف السجناء الموجودين الآن بتهم كثيرة ويعني ومختلفة هنا أمامي القائمة التي مثلاً وجهت التهم فيها للسيد باسم عودة وزير التموين السابق تهم بالانضمام لجماعة محظورة وقطع المواصلات العامة وتعطيل حركة

المرور وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة والتحريض على العنف عبر إرسال مجموعات من أنصار التنظيم الإخواني لإثارة الفوضى والذعر وقطع الطريق الزراعي السريع لإصابة حركة المرور بالشلل التام إضافة إلى التحقيق بمجزرة البحر الأعظم ومسجد الاستقامة وحيازة أسلحة نارية وذخائر والتستر على المتهمين المطلوبين للعدالة يعني كثافة كبيرة جداً في التهم للأشخاص.

محمد عوض: لا وأضف لك بقى واحد في إسكندرية هنا سنه ما يقارب من ٧٠ سنة متهم بمحاولة سرقة دبابتين أضف لك التهم، كل هذه التهم أصلاً حضرتك تهم أصلاً من واقعة الانقلاب العسكري لا أساس لها ستزول كلها إن شاء الله بزوال هذا الانقلاب العسكري، يعني لما لكن أنا بقول لك الوصف الدقيق القانوني لجريمة اللي هي الإهانة لأي سلطة أو أي شخص إحنا بصدد دي الوقت أنا عايز أصلح السلطة القضائية أنا عضو من أعضاء السلطة القضائية أنا عايز أصلحها لتكون سلطة حقيقية سلطة عدالة حقيقية يسعد بها الشعب المصري.

عثمان آي فرح: هل القضاء قادر على تطهير نفسه بنفسه وإصلاح نفسه بنفسه؟

محمد عوض: لا ليس قادراً، الفساد وصل لذروته في السلطة القضائية لا بد من تدخل إن شاء الله بعد عودة الرئيس الشرعي محمد مرسي لا بد من تدخله بإصدار قرارات بقوانين أو السلطة التشريعية القائمة لا بد أن تصدر قوانين لتطهير السلطة القضائية لا بد من تغيير كل قيادات السلطة القضائية والمنظومة القضائية بالكامل التي وضعها حسني مبارك وزاد عليها يعني عبد الفتاح السيسي سوءاً وزوراً وبهتاناً وظلماً للشعب المصري، لا بد من تغيير هذه المنظومة بالكامل فأنا لما أقول إنني أنا أحب أغير بيتي أو أرمم بيتي ترميماً كاملاً أو أعيد بناء بيتي فأنا مش معنى كده إنني بضر بأولادي لا دا صاحب السلطة وصاحب كل السلطات هو الشعب المصري ومصدر هذه السلطات وهو الذي يدافع أساساً عن سلطته لأنه هو صاحبها، فالعدالة أصبحت عدالة منقادة تماماً لسلطة الانقلابيين لا يرجى شفاها إلا بالتغيير تغييراً كاملاً على أرض الواقع بإعادة تقييم القضاة مرة أخرى بإيعاز لكل من عليه شبهات أو جرائم أو تأييد صريح للانقلاب العسكري لأن الانقلاب العسكري ضد الدستور وضد القانون، أنا عندما أعين في القضاء أقسم أن أحترم الدستور والقانون فأني قاضي أيد الانقلاب العسكري تأييداً صريحاً بالقول أو بالفعل فهو أصلاً لم يحترم الدستور والقانون.

عثمان آي فرح: طيب أنت ترى أن الأمر يرمته ضد القانون سيد عبد الحفيظ الآن إذا ما تحدثنا عن الصراع في أجهزة القضاء نفسها؟

أحمد عبد الحفيظ: الكلام اللي قاله المستشار محمد عوض يوجب عليه في الحقيقة أن يستقيل من منصبه القضائي لأنه عمل سياسي مباشر واضح وأن يقتضي في ذلك أكيد

هو أستاذ طبعاً أنا على فكرة محامي ربيت في حزن تيار استقلال القضاء.

عثمان آي فرح: طيب على ذكر تيار الاستقلال..

أحمد عبد الحفيظ: ما أنا هو الكلام اللي قاله كله كلام سياسي بحت زي أحمد الزند بالضبط وهذا هو الخطر الذي أصبح..

عثمان آي فرح: سياسي، ما هو السياسي..

أحمد عبد الحفيظ: الوصف السياسي لا يجوز من قاضي.

عثمان آي فرح: لا هو يعتبره، ليس قانونياً هذا الكلام؟

أحمد عبد الحفيظ: لا، يقول سلطة واقعية يقول أي حاجة إنما الانقلاب، ممكن تقول ثورة رئيس شرعي منتخب..

وائل قنديل: أول من وصفه بالانقلاب المستشار طارق البشري وهو في القضاء..

أحمد عبد الحفيظ: لا طارق البشري لا يعمل بالقضاء هو يقول رأياً سياسياً..

وائل قنديل: هو يعمل الآن في القضاء..

أحمد عبد الحفيظ: أنت تناولت أزمة القضاء إحنا موافقين عليها وأنا أول واحد يمكن كتبت أنه الثورة تعني استرداد المجتمع لحقه في تطهير المؤسسات..

عثمان آي فرح: طيب اسمح لي اسمح لي أعتقد يجب أن نعطي للسيد محمد عوض فرصة..

أحمد عبد الحفيظ: معلى بس عايز أقول حاجة.

عثمان آي فرح: باختصار يعني حتى نعطيه فرصة ليرد.

أحمد عبد الحفيظ: هي القضية الأساسية أن مجتمع النخبة عشان عاجزة أن تعمل سياسة في الشارع فضلت تعلي في القضاء تعلي في القضاء تخرجه من وضعه الإنساني ومن وظيفته داخل السلطة السياسية لحد ما وصلنا لهذه الأزمة، أصبح كلا الطرفين محمد بيه زيه زي أحمد الزند دي الوقت..

عثمان آي فرح: أستاذ أحمد سأعود إليك سأعود إليك ولكن فرصة لمحمد بيه أن يقول لنا ما يقصده سيد محمد عوض هل ما قلته كلام سياسي أم قانوني وتحديد القول بأن هذا انقلاب على سبيل المثال؟

محمد عوض: العمل بالسياسية اللي هو محظور على القضاة كما العمل بالتجارة، العمل بالتجارة والعمل بالسياسة، العمل بالسياسة طبقاً لقانون السلطة القضائية هو الاشتغال بالسياسة من خلال حزب من الأحزاب السياسية أما إبداء الآراء التي تهم الوطن والمحاكم أيام الاحتلال الانجليزي كانت تتحدث عن أن الاهتمام بالشأن الوطني من الأعمال الجليلة التي تستحسنها بأحكامها، نحن نتكلم عن احتلال بالوكالة عن أميركا وإسرائيل وبعض الدول التي تكيد لمصر..

عثمان آي فرح: إذن لا ضير فيما يفعله المستشار الزند على سبيل المثال؟

محمد عوض: لا لا..

أحمد عبد الحفيظ: على الأقل ما راحش عمل بيانا في رابعة!

عثمان آي فرح: مهلاً مهلاً..

محمد عوض: التدخل الأجنبي لا أنا أتكلم أصلاً على الوصف القانوني المنضبط للانقلاب العسكري المجرم الذي تم في ٣/يوليو هو مجرد طبقاً لقانون العقوبات المادة ٨٧ من قانون العقوبات فنحن نتكلم عن الناحية القانونية البحتة لما حدث من وقائع..

أحمد عبد الحفيظ: لا يا سيادة المستشار لا معلى اسمح لي بس، قانون العقوبات وكل القوانين في حاجة اسمها سلطة واقعية ولها شرعية وفي سلطة ثورية وفي كل حاجة، وعلى كل الأحوال تيار استقلال القضاء نفسه تبرأ من جمعية قضاء من أجل مصر وقال أنها تشتغل بالسياسة وفي ناس كثيرة أصدرت بيانات في هذا الشكل منهم المستشار هشام جنينة ومحمود مكي وكل الناس يتهمون قضاء من أجل مصر إن هي انحرفت عن مسيرة الإدلاء بالرأي وهو حق نحن دافعنا عنه طول الوقت مع تيار استقلال القضاء في نادي القضاة وما بين الاشتغال المباشر بالسياسة اللي منه تقول انقلاب عسكري إجرامي وأنا قاعد معك أنا قدامك أهو أراه حركة شعبية انحاز لها الجيش زي خمسة وعشرين يونيو بالضبط، يبقى إذن هذا وصف سياسي وده وصف سياسي، إنما أنك أنت تتكلم في قضايا عامة على التحول الديمقراطي في مصر ترى قانون معين يمس بهذا التحول ترى رؤية معينة تمس بهذا التحول أه أنت تقول فيه، وقاضي هو مواطن يقول فيه ويقول رأيه فيه..

عثمان آي فرح: طيب واضح لنستمع لتعليق من الأستاذ وائل..

محمد عوض: طيب أرد على الحجة دي.

عثمان آي فرح: سأعود إليك سيد محمد عوض فقط نستمع إلى تعليق من السيد وائل قنديل، تفضل.

وائل قنديل: أنا يحضرني توصيف أو تعريف للمستشار طارق البشري لمسألة اشتغاله القضاة بالسياسة، في مقال شهير قال بالنص معلى وسمح لي أقرأ هذا الكلام أن المادة ٧٣ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والسارية أحكامه الآن أوضحت بأسلوب قانوني بالغ الدقة والتركيز ما هو ممنوع على القضاة والقضاة بشأن السياسة حيث نصت هذه المادة في فقرتها الأولى على أنه يحظر على المحاكم إبداء الآراء السياسية ونصت في فقرتها الثانية على أنه يحظر كذلك على القضاة الاشتغال بالعمل السياسي ولا يجوز لهم الترشح لانتخابات مجلس الشعب أو الهيئات الإقليمية أو التنظيمات السياسية، هذا جيد جداً..

أحمد عبد الحفيظ: الذهاب لرابعة والإدلاء ببيان..

عثمان آي فرح: سيد أحمد..

وائل قنديل: أنا لا أقاطعك يا أستاذ أحمد أنت ذكرت أن المستشار محمود مكي أصدر بياناً ضد التيار أو القضاء من أجل مصر وهذا لم يحدث أنا لم أعلم به وأنا متابع تماماً لهذه المسألة لم يحدث أن المستشار محمود مكي أو غيره أصدر قراراً ضد قضاة من أجل مصر..

أحمد عبد الحفيظ: المستشار زكريا عبد العزيز أسسها ولما انحرف، في واقعة..

عثمان آي فرح: يا أستاذ أحمد أرجوك حتى نكمل الحوار يعني بشكل..

أحمد عبد الحفيظ: تفضل..

وائل قنديل: وهناك فرق بين قاضي يبدي رأياً سياسياً خارج المحكمة دفاعاً عن شرعية ودفاعاً عن ديمقراطية وقاضي يعلن في حوار صحفي أنه قائد الثورة المضادة في مصر، ويعلن في مؤتمر صحفي أنه يطلب تدخل باراك أوباما في الشأن المصري لإسقاط السلطة المنتخبة، ويعلن أو يطالب مجموع القضاة بعدم الاعتداد بالقوانين التي يصدرها مجلس الشعب المنتخب يعني دعنا نفرق بين هذا وذاك، لا أحد يجرم على القضاة أن يُبدوا آراء سياسية لكن ثمة فارقاً بين رأي سياسي يصب في مجرى الثورة المصرية ورأي سياسي يصب في مجرى الثورة المضادة..

أحمد عبد الحفيظ: هذا العمل السياسي المباشر..

وائل قنديل: يا أستاذ أحمد أنت تتحدث عن سلطة واقعية، إسرائيل تقول أنها سلطة واقعية وهي سلطة مغتصبة، الذي جرى في مصر اغتصاب لسلطة شرعية..

عثمان آي فرح: طيب أرجوكما أرجوكما لو سمحت سيد أحمد سيد المستشار

محمد عوض..

أحمد عبد الحفيظ: اللي بتقوله ثورة مضادة هو ده العمل السياسي المباشر اللي ممنوع هات المستشار طارق البشري على التلفون يفسر لك.

صراع محتدم بين أجنحة القضاء

عثمان آي فرح: اسمح لي اسمح لي فقط، سيد محمد عوض ما تأثير ما يوصف بأنه صراع بين أجنحة القضاء على منظومة العدالة في سياق كل ما ذكر اليوم في هذه الحلقة؟

محمد عوض: هو أصلاً للأسف الشديد بعض التيارات في السلطة القضائية على رأسها المستشار أحمد الزند كانت تقود الثورة المضادة وكان من أنصار الرئيس المخلوع حسني مبارك ويعني أعلنوا تأييدهم له وأنهم ضد ثورة خمسة وعشرين يناير، ووصف ثوار خمسة وعشرين يناير بالغوغاء وأن كل قاضي يشترك بثورة خمسة وعشرين يناير سيحيله للتحقيق فمعروف أصلاً هناك..

عثمان آي فرح: طيب يعني في النهاية أنتم لكم رأي معين، قضاة الاستقلال يعني لهم رأي معين والمستشار الزند، قضاة من أجل مصر وقضاة الاستقلال وأيضاً نادي القضاة، هناك آراء مختلفة، كل هذا والصراع الموجود والتباين ما تأثيره برأيك على منظومة العدالة في مصر؟

محمد عوض: هو الصراع وبنان دي الوقت على منظومة العدالة أن الشعب دي الوقت يفتقد للعدالة على أرض الواقع وللأسف سيفقد الثقة بالسلطة القضائية وزاد هذه الهوة الانقلاب العسكري اللي أنا بقول عليه انقلاب عسكري لأنه ما في حد اسمها سلطة واقع أصلاً الوصف الدقيق لسلطة الواقع دية هي يعني شرعية الغاب اللي هو معه دبابة وطيارة يجيء الصبح يعمل انقلاباً عسكرياً فنحن نبقى بسلطة الواقع أن شرعية الغاب تسود والبقاء للأقوى، فكلمة سلطة الواقع هذه كلمة غير منضبطة ونحن في منظومة كلها منظومة فاسدة يجب على الشعب المصري أن يقوم وينتفض ضد هذه المنظومة الفاسدة ليصلحها بذاته وليس يعني مثل ما حك جلدك مثل ظفرك كما يقولون.

أحمد عبد الحفيظ: وأنا موافق وأنت تقود الشعب المصري كده تترك مقعد القضاء وتقوده وعلى فكرة بقى تيار استقلال القضاء وليس قضاة من أجل مصر في معظمه استنكر الإعلان الدستوري للرئيس مرسي واستنكر ورفض تعيينه للنائب العام على فكرة أنا من جواي ما كنت رافض عشان برضه.

عثمان آي فرح: لم تكن رافضاً لماذا؟

أحمد عبد الحفيظ: المستشار محمود مكي مستقيل من الرئاسة لعوامل من الاحتجاج على الدستور..

عثمان آي فرح: طيب ليس هذا موضوعنا أرجوك يعني.

أحمد عبد الحفيظ: لا أتكلم بالقضاء أتكلم عن القضاء..

عثمان آي فرح: أرجوك دعني اسمح لي اسمح لي أسألك سؤال محددًا

أحمد عبد الحفيظ: أيوه..

عثمان آي فرح: والذي وجهته للمستشار محمد عوض عن تأثير الصراع بين هذه الأجنحة على منظومة العدالة وسوف استمع إلى تعليق الأستاذ وائل على ذلك؟

أحمد عبد الحفيظ: ستهدر سلطة العدالة وستهدر القضاء نفسه وأنا طالبت المجلس الأعلى للتدخل وإلا سنصل لمرحلة..

عثمان آي فرح: التدخل لماذا بفعل ماذا؟

أحمد عبد الحفيظ: لوضع حد لهذا الموضوع.

عثمان آي فرح: كيف؟

أحمد عبد الحفيظ: هو يشوف بقى التقاليد القضائية يشوف قانون يشوف أي حاجة أنا قلت ما هو أخطر قلت ده أنه نحن قد نصل أن يحدث في الجهات القضائية والمحاكم القضائية ما حدث لأقسام الشرطة لأن في النهاية خالص كل الهالة المقدسة المبالغ فيها، القضاء يحتاج هالة مقدسة طبعاً يحتاج هالة، إنما تقديسه لهذه الدرجة اللي كان الإخوان مساهمين فيها والليبراليين مساهمين فيها عشان يجيبوا غطاء يصفوا حساباتهم مع عبد الناصر وصلنا فيها إلى الحالة هذه..

عثمان آي فرح: طيب.

أحمد عبد الحفيظ: ما يعانيه الإخوان الآن أو ما يقولون أنهم يعانونه هم كانوا سبب فيه.

عثمان آي فرح: حسنا حسنا طيب..

أحمد عبد الحفيظ: حين فتحوا الباب للقضاء يتدخل في كل حاجة، في خطر على السلطة القضائية..

عثمان آي فرح: طيب لا أستاذ أحمد الوقت ليس هناك متسعا ليس هناك متسعا من الوقت يجب أن نشرك الآخرين، سيد وائل..

أحمد عبد الحفيظ: في خطر على السلطة القضائية ويجب..

عثمان آي فرح: سيد وائل قنديل إذا هناك مشكلة يعني كيف يجب التدخل لحل هذه المشكلة في هذا الصراع الذي تحدثنا عنه؟

وائل قنديل: شوف أزمة القضاء المصري في شقين: شق مهني أولاً لدينا غياب كامل للكفاءة ولمعيار الكفاءة في التعيينات القضائية..

أحمد عبد الحفيظ: هذا صحيح طبعاً.

وائل قنديل: قاطرة التوريث انطلقت من داخل القضاء، وهناك المقولة الشهيرة لأحمد الزند يقول فيها أن لو ابن قاضي حاصل على تقدير ضعيف أو تقدير مقبول أولى بالتعيين في السلك القضائي من ابن الفقير لو كان حاصلًا على الامتياز يعني هناك عنصرية تمارسها ما تسمى دولة القضاء تريد أن توجد لنفسها دولة داخل الدولة..

عثمان آي فرح: ما الحل؟

وائل قنديل: لا يقترب منها أحد، الحل غير منظور على الإطلاق لأنهم وهم في هذا العتب الدائر بشأن كتابة الدستور دستور الانقلاب سمعنا أيضا رئيس نادي القضاة يقول أنه يريد مواد محصنة لمرفق القضاء في الدستور الجديد بحيث أن القضاء لا يحاسبه أحد ولا يساءل من أحد وهو دولة يعني سلطة أعلى من كل السلطات في مصر وبالتالي الحل الوحيد هو المطلب الذي طالبت به ثورة ٢٥ يناير وهو: "الشعب يريد تطهير القضاء" هذه هي الفريضة الغائبة في ثورة ٢٥ يناير التي لم يهتم بها أحد، أنا أريد أن أشير أيضا إلى أنه في غياب العدالة عندما يخرج شباب بعضهم اليوم وأمس يوزعون بيانات تطالب بالاحتفال بذكرى شهداء محمد محمود..

عثمان آي فرح: من جبهة الثوار تقصد؟

وائل قنديل: من الثوار، فيتم القبض عليهم وإصدار أوامر بحبسهم إلى ١٥ يوم من النيابة من القضاء ويحاولون إلى القضاء مباشرة بينما يُدعى إلى الاحتفال بعيد ميلاد عبد الفتاح السيسي في شارع محمد محمود وتوزع نشرات وبيانات ولا يقترب منهم أحد يعني الذي يرفع شعار رابعة العدوية يعتقل وينكل به والذي يوزع منشورات "كمل جميلك" هو لا يقترب منه أحد وهو مُدان..

عثمان آي فرح: هذا واضح السيد محمد عوض نريد تعليقا منك أيضا حول الخلاف الموجود حول بعض الصلاحيات من قبل مجلس الدولة والنيابة الإدارية وهيئة قضاء الدولة يعني هناك تنازع للصلاحيات داخل الدستور، ما تعليقك على ذلك؟

محمد عوض: والله أنا أقول لحضرتك رأيي الشخصي وليس رأي الحركة أنا أصلا أطالب بأن تكون السلطة القضائية سلطة واحدة ليست مجزئة ما بين القضاء العادي وكذا وتكون السلطة القضائية سلطة واحدة لها رأس واحد لها تفتيش قضائي واحد، يتم إعادة هيكلية السلطة القضائية بصورة كاملة، يتم إزاحة كل النافذين في السلطة، يعاد تقييم القضاة، يتم تعيين القضاة طبقا للكفاءة وليس طبقا للواسطة أو التوريث..

عثمان آي فرح: ما مدى واقعية هذا الكلام في ظل الظروف الموجودة فيها البلاد الآن؟

محمد عوض: لا هو أصلا لن ينصلح حال مصر إلا بزوال الانقلاب العسكري لأن الانقلاب العسكري أصلا امتداد لانقلاب يوليو ١٩٥٢، والعسكريون لا يريدون ديمقراطية حقيقية ولا يريدون عدالة لأن فاقد الشيء لا يعطيه، العسكريون جبلوا على الأوامر وتنفيذ الأوامر دون نقاش ودون ديمقراطية حقيقية فزي ما حضرتك تجيب مهندس وتقول له اعمل عملية جراحية وكذلك العسكريين ليس لهم في الحكم وليس لهم في السياسة هم لهم في الحرب فقط وحراسة الحدود أما تدخلهم في الحياة السياسية يعني جعل مصر في ذيل الأمم ونحن نرى تجربة مثيلة بشكل عام..

عثمان آي فرح: كلامك واضح السيد أحمد عبد الحفيظ وسوف أطلب من فضلك سوف أطلب منك الاختصار وسؤالي حول تنازع الصلاحيات فيما يخص الدستور وتأثير ذلك باختصار لو سمحت؟

أحمد عبد الحفيظ: أنا سأؤكد بس أنه حتى لما قال انقلاب ١٩٥٢ والعسكريين فهذه آراء لا ترشحه في البقاء في السلطة القضائية، خرينا نتكلم تنازع الصلاحيات وتنازع السلطة القضائية لأن في مصر بعد ٢٥ يناير مصر ليست موجودة في حالة صالحة لإعداد دستور هذه المشكلة، وبالتالي هذا ناقص أنه الناس تطلب تكتب أسماءها في الدستور، ما فيش دساتير تصاغ بهذا الشكل، الحاجة الثانية التي عاوز أن أقولها وأنفق فيها مع الأستاذ وائل فعلا القضاء في حاجة إلى تطهير وإعادة هيكلية وفي حاجة لإرساء تقاليد أنه اللي عايز يشتغل في السياسة زي محمد بيه كده وزى غيره، وفي سابقة للمستشار محمود الخضيرى عندما أراد أن يشتغل وحبّ يطلع قافلة لغزة أنا وجدت نفسه..

عثمان آي فرح: هل نحن في مسار..

أحمد عبد الحفيظ: واستقال واستقال..

عثمان آي فرح: هل نحن في مسار يرسخ هذا الكلام أم يحاول أن يغير بالفعل؟

أحمد عبد الحفيظ: لا ما هو القاضي بقى اللي عاوز وعاوز يرسخ ويقول انقلاب وشرعية وراح يدي بيانات برابعة يسبب القضاء وينزل يقود الشعب بأرائه حتى يضيف زخما..

عثمان آي فرح: نحن لا نتحدث عنه هو، يا سيد نحن لا نتحدث عن السيد محمد عوض، المسألة ليست شخصية نتحدث عن مسار..

أحمد عبد الحفيظ: وأحمد الزند ينزل ويروح يقود الثورة المضادة في ميدان التحرير يخرج من القضاء ويقود الثورة المضادة في ميدان التحرير هذا يقود في رابعة وهذا يقود في التحرير إذا حب إنما يقعدوا بمناصبهم القضائية ويتحصنون خلفها ويعطوا لنفسهم صلاحيتها وهم يتفوقون بها على المواطنين لو أن مواطننا عاديا أدلى بدلوه على هذا الشأن يتعرض لما لا يطاق لا بس، شكرا..

عثمان آي فرح: هل الأمر مسألة أشخاص والزند أو محمد عوض أو الخضيرى أو آخرين أو هو مناخ عام يعني والسلطة مسؤولة عنه؟

وائل قنديل: مناخ عام، ودعني أقول لك أنه منذ ٣٠ يونيو الماضي وطائر العدالة هجر أشجار الدولة المصرية وغادر إلى غير رجعة أنا أريد أن أشير..

عثمان آي فرح: إلى رجعة إن شاء الله..

وائل قنديل: إلى أن يزول هذا الانقلاب، القضاء الآن يمارس نوع من العنصرية يعني قل لي بأي معيار يتخذ قرار بتخصيص سجن خاص للإخوان المسلمين والمعتقلين من الإسلام السياسي وكأنهم من جنس آخر غير المصريين وكأنهم من طينة أخرى غير المصريين يخصص لهم سجن العقرب مشدد الحراسة وهذا آخر قرار يتخذ الآن، الأستاذ أحمد بس في عجالة أشار إلى قصة محمد محمود والإخوان والذين باعوا، أيضا هناك من القوميين والقومية ممن وقفوا في مجلس الشعب يحرضون على قتل المتظاهرين في محمد محمود من ناصرين ومن يساريين..

أحمد عبد الحفيظ: زي من؟ سجلهم.

وائل قنديل: لن أذكر أسماء وهم موجودون في مضارب مجلس الشعب، ليس يعني أنت غاضب من أحد تدعي أنه تركك في محمد محمود فأن تبيع محمد محمود أو تؤجره مفروشا لقوى الثورة المضادة والفلول وتخليه لحفلات عيد الميلاد وما إلى ذلك وكمل جميلك..

أحمد عبد الحفيظ: وأنا أقول لك قل لي قومي وأنا أبقى ضده.

عثمان آي فرح: شكرا جزيلا لكل من شاركنا اليوم الكاتب الصحفي..

محمد عوض: أضيف لك..

عثمان آي فرح: للأسف لم يعد لدينا هناك وقت أشكر الكاتب الصحفي وائل قنديل

وكذلك نشكر المحامي أحمد عبد الحفيظ نائب رئيس الحزب الناصري وكذلك كان معنا من القاهرة المستشار محمد عوض منسق عام حركة قضاة من أجل مصر وشكرا لكم على المتابعة، بهذا تنتهي هذه الحلقة من حديث الثورة، لنا لقاء في حديث آخر من أحاديث الثورات العربية دتم في رعاية الله وحفظه، إلى اللقاء.